النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية كطرف في النموذج البديل لإدارة وسلامة المنظومة المصرفية

أ/ هشام طرادخوجة
جامعة عنابة

أ.د/ بن ثابت علي
جامعة عنابة

الملخص :

سعياً وراء إقامة نظام مصرفي قادر على تلبية إحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأمام المتطلبات والخيارات الحديثة لإدارة المنظومة المصرفية، تبرز أهمية النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية كطرف مكمل لنشاط البنك المركزي في النموذج البديل لإدارة المنظومة المصرفية، وكجهاز لبناء المؤشرات التي من شأنها أن تكون كإنذار مسبق للأزمات المصرفية.

Résumé :

Dans la poursuite d'un système bancaire qui est en mesure de répondre aux besoins de développement économique et social, et devant les exigences et les options moderne pour la gestion du système bancaire, met en évidence l'importance du système national d'information économique et financière pour compléter l'activité de la banque centrale comme une alternative de modèle pour gérer le système bancaire, et un dispositif pour la construction d'indicateurs qui serait un avertissement avant les crises bancaire.

مقدمـــــة:

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيراً واستجابة للمتغيرات الدولية والمحلية، حيث شهدت سلسلة من التطورات الجذرية في أنشطتها القائمة بالإضافة إلى أنشطة جديدة استحدثتها، وتتمثل أهم تلك التغيرات في التطورات التكنولوجية، عالمية الأسواق المالية، التحرر من القيود والاتجاه إلى تطوير وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى تزايد حدة المنافسة الدولية في هذا القطاع مع السعي لاستقطاب رؤوس الأموال وظهور الكيانات المصرفية العملاقة.

وبذلك أصبح النشاط المصرفي يواجه تحديات وأخطار عديدة تستوجب على القائمين بإدارة الجهاز المصرفي مواجهة هذه التحديات، وبما أن القطاع المصرفي هو جزء لا يتجزأ من القطاع الاقتصادي ككل وأن عملية التأثير والتأثر هي السمة البارزة بينهما، كان من الضروري إقامة نظام وطني يختص في رصد وتجميع المعلومات عن كل العناصر الداخلة في عملية إدارة المنظومة المصرفية، وتشكيل على أساسها مؤشرات تساعد في اتخاذ القرارات، على المستوى الوحدات أو على مستوى المصرفي ككل.

ويمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

– كيف يمكن للنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية المساهمة في إدارة النظام المصرفي والمحافظة على سلامته؟، وتتفرع من هذا السؤال أسئلة فرعية هي:

– ماذا نقصد بالنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية؟

– في ماذا تتمثل المقترحات الحديثة لإدارة المنظومة المصرفية، وما هو موقع النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية منها؟

– كيف يساهم النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية في بناء مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية؟

أما أهمية هذه الدراسة فهي مستمدة من محاولة توضيح الاتجاهات الحديثة لإدارة النظام المصرفي والإشراف عليه للارتقاء بخدماته.

يهدف البحث إلى التحكم في مفهوم النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية والدواعي الحديثة التي تفرضها عملية إدارة النظام المصرفي لإقامته، بالإضافة إلى

التعرف على مؤشرات المساعدة للإنذار المبكر بالأزمات المصرفية وعلاقتها بالنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية.

تقوم هذه الدراسة على فرضيتين نحاول إثبات مدى صحتهما وهما:

– أن البدائل الحديثة المطروحة كخيارات لإدارة المنظومة المصرفية تستوجب إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية والمالية الذي يعطي إمكانية أفضل لإنجاز المهام وتطوير الأداء.

– أن التحكم في مؤشرات الإنذار المسبق بالأزمات المصرفية تستوجب قاعدة للبيانات والمعلومات.

من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال المحطات التالية:

– مفهوم النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية.

– النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية والمقترحات الحديثة لإدارة المنظومة المصرفية.

– مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية وعلاقتها بالنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية في الموضوع، والمنهج التحليلي من خلال إبراز حاجة عملية الإشراف على النظام المصرفي وكذا عملية بناء مؤشرات الإنذار المبكر لنظام وطني للمعلومات الاقتصادية والمالية.

1–ماهية النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية:

سنحاول التركيز على النظام الوطني للمعلومات بصفة عامة من خلال المفهوم والمكونات، أما فيما يخص الأهداف سيكون التركيز على النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية.

1–1–مفهوم النظام الوطني للمعلومات:

يقصد بالنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية مجموعة مركبة من أنظمة المعلومات الفرعية، المستقلة والمنظمة التي تعمل على تسهيل اتخاذ القرار ومعرفة الاختيار

الاقتصادي الأمثل، هذه الأنظمة الفرعية صممت من أجل تلبية احتياجات المسيرين وكذا تزويد الأنظمة الفرعية الأخرى، و بالتالي فإن كل نظام فرعي يستفيد مما يقدمه الآخر. (1)

فجوهر المفهوم يتلخص في أن هذا النظام ذو البعد الوطني يقوم على مبدأ النظام المفتوح، حيث يتكون من مجوعة الأجزاء الفرعية التي تعمل باستقلالية عن بعضها البعض، ويمكن أن تكون مخرجات فرع منها(معلومات) هي مدخلات فرع أخر(بيانات)، والمميز فيها أنها تعمل بشكل منسق تحت إشراف هيئة واحدة، تسعى لتحقيق أهداف جزئية تصب في هدف رئيسي واحد هو خدمة التنمية الشاملة والمستدامة.

1-2-الوظائف الأساسية للنظام الوطني للمعلومات:

يقوم النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية كغيره من نظم المعلومات بأربع وظائف أساسية هي: (2)

1-2-1- جمع المعلومات: تقوم كل مكونات النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية بجمع المعلومات الخاصة بها، والتي تدخل ضمن نطاقها، لذا يجب تحديد نوعية المعلومات الواجب توفيرها وتقديمها من كل عنصر من عناصر النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية، وبالتالي تحديد وظيفة كل نظام فرعي والتزاماته ضمن النظام ككل.

1-2-2-معالجة المعلومات: بعد جمع المعلومات يتم معالجة البيانات المتحصل عليها وذلك بغية تنقيحها وإعدادها لتكون صالحة للاستعمال وبالتالي تمكن من إفادة مستخدميها، وتكون المعالجة في هذه المرحلة عن طريق تصنيف البيانات المجمعة في شكل مجموعات متجانسة، ثم القيام بعمليات الدراسة والتحليل لهذه البيانات من قبل المختصين، إلا أن هذه الدراسات تختلف من نظام فرعي إلى آخر، وذلك باختلاف اختصاصات كل نظام، فهناك من يعتمد في تحليله ودراسته للبيانات على الطرق الكيفية ومنها من يعتمد على الطرق الكمية العددية.

1-2-3- التخزين: تقوم مختلف مكونات النظام الوطني للمعلومات بتخزين كل المعلومات التي تم معالجتها أو لم يتم بعد معالجتها، كما تقوم أيضا بتخزين المعلومات التي تم استخدامها أو التي لم تستخدم بعد، وتعد هذه الوظيفة من وظائف المهمة جداً لنظام الوطني للمعلومات، حيث من خلالها يتم تكوين ما يسمى ببنك المعلومات.

1-2-4-التبادل: وهي الوظيفة الأساسية التي تميز النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية عن باقي أنظمة المعلومات الأخرى، حيث تقوم مختلف مكونات النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية بتبادل المعلومات حيث يوفر تبادل المعلومات عدم تكرار الأعمال وعدم الازدواجية في العمل بالنسبة لكل نظام فرعي، بالإضافة إلى التنسيق، التعاون والتكامل بين مختلف مكونات النظام الوطني للمعلومات.

1-3-الأهداف الأساسية للنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية: ويمكن اعتبار الأهداف الأساسية التالية:

-توفير المعلومات المتكاملة التي تساعد المستثمرين في التعرف على نظم الاستثمار واكتشاف المجالات والفرص الاستثمارية المتاحة.

-الإسهام مع مختلف الأجهزة والمؤسسات وقطاعات الأعمال من خلال القيام ببناء قاعدة واسعة من أنظمة المعلومات المرتبطة بتلبية متطلبات بناء الاقتصاد، والقائم على الحرية الاقتصادية وآليات اقتصاد السوق.

-الإسهام في توسيع مجالات الأنشطة المعلوماتية وتدعيم التوجه نحو بناء اقتصاد المعرفة وإيجاد أنشطة جديدة تسهم في زيادة فرص العمل وتوفير مصادر جديدة إضافية لتنمية الموارد وتحسين مستويات الدخل. (3)

-إقامة نظام متكامل يعتمد على تكنولوجيا المعلومات وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية لإنتاج وحفظ وتبادل البيانات والمعلومات المكانية والوصفية للموارد الاقتصادية المختلفة على المستوي الوطني، توفير الآلية التي تمكن من تحقيق الاستفادة الفعالة من مخرجات نظم الاستشعار عن بُعد.

-نشر الأساليب الجديدة في استغلال المعلومات الاقتصادية وفهمها.

-تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال جودة المعلومات المتاحة.

-نجاح البيئة الاقتصادية من منافسة ونمو وانتشار واستقرار وزيادة الأرباح.

-تمكين المستثمرين والباحثين على خيارات التمويل على اكتشاف أحسن الفرص والبدائل المثلى المتاحة.

-التفاعل مع مختلف أنظمة المعلومات الدولية بما يسمح من تحسين فرص الاستثمار الأجنبي والرفع من القدرات التصديرية، واختيار من بين البدائل المتاحة للإستراد.

2-نظام وطني للمعلومات الاقتصادية والمالية والمقترحات الحديثة لإدارة المنظومة المصرفية:

يمكن أن تكون المقترحات الحديثة لإدارة المنظومة المصرفية خيارات تبنتها مجموعة من الدول، أو هي عبارة عن تقنية فرضتها المتغيرات المعاصرة، أو توصية من المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

2-1-إمكانية الفصل بين المهام النقدية والرقابية: تختلف وجهات النظر بشأن تحديد الجهة المسؤولية عن الرقابة المصرفية ويرجع ذلك لاختلاف الظروف المؤسسية والثقافية والإدارية ومدى الاعتماد على أسواق المال في كل دولة، بالإضافة إلى التقدم الاقتصادي ودرجة الانفتاح على المجتمع وعلى العالم الخارجي، ويرى البعض أن قيام البنك المركزي بالإشراف التام على البنوك واستقلاليته في أداء هذه المهمة بينما يرى البعض الآخر إمكانية قيام جهات وهيئات رقابية أخرى سواء كانت عامة أو خاصة بالإشراف على البنوك بهدف إتاحة المجال للبنك المركزي للقيام بوظيفته الأساسية وهي رسم وتنفيذ السياسة النقدية.

في حين يختلف البعض عن الآراء السابقة موضحين ضرورة وجود تعاون وثيق بين كل من البنوك المركزية المحلية وأنظمة المعلومات الاقتصادية والمالية الوطنية التي تعتبر هي الأخرى هيئات رقابية، استناداً إلى التدخل بين كل من وظيفة الرقابة المصرفية وتحديد وصياغة السياسة النقدية التي يجب أن تتسق إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية للدولة، وفي ذلك الإطار انقسمت دول العالم فيما يتعلق بتحديد الجهات المنوطة بها عملية الرقابة إلى ثلاث مجموعات رئيسية: (4)

-**المجموعة الأولى:** مجموعة الدول التي يقوم فيها البنك المركزي (مستقلاً) بالإشراف والرقابة المصرفية، وهو ما يسمى بنموذج البنك المركزي.

-**المجموعة الثانية:** مجموعة الدول التي تقوم فيها هيئات رقابية متخصصة بالإشراف على البنوك بالتعاون مع البنك المركزي ووزارة المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف أهمية البنك المركزي وصور تدخله كجهة رقابية من دولة لأخرى.

-**المجموعة الثالثة:** مجموعة الدول التي تقوم فيها وزارة المالية أو هيئات متخصصة فقط بالإشراف على البنوك.

ويطلق على المجموعتين الثانية والثالثة النموذج البديل للإشراف والرقابة المصرفية، والذي يمكن تعريفه كالتالي:" *النموذج البديل لإدارة المنظومة المصرفية هو أن توكل بعض النشاطات التي كانت تعتبر مهام أساسية للبنك المركزي، لأحد الهيئات التي تنشئها الدولة لتقوم بمهام رقابية أو إشرافية بمعية البنك المركزي أو أن تنفرد تماماً بهذه المهام ويبقى البنك المركزي يمثل السلطة النقدية فقط*".

ويشير تتبع ممارسات السلطة النقدية في الدول الصناعية المتقدمة إلى وجود اتجاه للفصل بين سلطة رسم وتنفيذ السياسة النقدية وبين سلطة الإشراف على أداء الجهاز المصرفي، حيث أن كل الدول المتقدمة تعهد بالوظائف المتعلقة بالسياسة النقدية للبنك المركزي، أما وظائف الإشراف على الجهاز المصرفي فيمكن أن تكون للبنك المركزي كما هو الحال في (أستراليا ونيوزيلندا، فرنسا، اليابان، هولندا) كما يمكن أن توكل هذه المهمة إلى سلطة أخرى تتبع وزارة المالية أو هيئة فنية متخصصة كما هو الحال في (كندا، النمسا، سويسرا، بلجيكا، ألمانيا)، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيتقاسم مهمة الإشراف على الجهاز المصرفي كل من مجلس الاحتياطي الاتحادي ووزارة المالية والهيئة الاتحادية للتأمين على الودائع، ومن جهة أخرى هناك اتجاه إلى توحيد الجهة الإشرافية الرقابية على جميع المؤسسات المالية المصرفية، وغير المصرفية مثل شركات التأمين وسوق رأس المال، وهو ما حدث في المملكة المتحدة(مجلس الأوراق المالية والاستثمارات) في ماي1999، أما في النرويج تشرف لجنة تابعة لوزارة المالية على أنشطة قطاع المال ككل بما في ذلك عمليات البنوك والتأمين والأوراق المالية. [5]

جدول رقم 1: السلطة النقدية والسلطة الرقابية في عدد من الدول المتقدمة

الدولة	السلطة النقدية	السلطة الرقابية
النمسا	البنك المركزي	وزارة المالية
بلجيكا	البنك المركزي	لجنة البنوك والتمويل
كندا	البنك المركزي	وزارة المالية
فرنسا	البنك المركزي	البنك المركزي
ألمانيا	البنك المركزي	وحدة مستقلة بالبنك المركزي
اليابان	البنك المركزي	البنك المركزي
هولندا	البنك المركزي	البنك المركزي

نيوزيلندا	البنك المركزي	البنك المركزي
أستراليا	البنك المركزي	البنك المركزي
السويد	البنك المركزي	الهيئة السويدية للرقابة المالية
سويسرا	البنك المركزي	اللجنة المصرفية الاتحادية
المملكة المتحدة البريطانية	البنك المركزي	مجلس الأوراق المالية والاستثمارات
الولايات المتحدة الأمريكية	البنك المركزي	وزارة المالية، البنك المركزي، حكومات الولايات، هيئة التأمين على الودائع
النرويج	لجنة تابعة لوزارة المالية	لجنة تابعة لوزارة المالية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعلومات السابقة.

ويوضح هذا الاختلاف في نظم الرقابة المصرفية في الدول الصناعية المتقدمة تطبيق ما يسمى بالنموذج البديل للرقابة المصرفية والعمل به على نطاق واسع، حيث يمثل التعاون بين البنوك المركزية والهيئات الرقابية الخاصة ووزارة المالية في العديد من الدول المتقدمة (انجلترا–أمريكا–ألمانيا) حجر الأساس للرقابة الفعالة واللازمة لضمان سلامة النظام المالي، وذلك مع الأخذ في الاعتبار اختلاف أهمية الدور الرقابي للبنك المركزي من دولة إلى أخرى في تلك المجموعة.

2–2–التنمية المصرفية الالكترونية: تتجه المؤسسات المصرفية في العصر الحالي إلى توفير خدماتها النوعية إلكترونيا لعملائها من المستهلكين والمؤسسات، ويعتمد الأسلوب على التمويل الالكتروني للأموال والذي يتضمن طرق المدفوعات بين الشركات ومؤسسات الأعمال، وأيضاً السحب النقدي وعمليات التجزئة المصرفية، وهذه التطورات تطرح تحديات أمام الجهاز المصرفي والسلطات الرقابية المتمثلة في البنك المركزي في الدول النامية، ومن هذه التحديات نذكر:[6]

–تزايد حدة المنافسة في الصناعة الخدمات المالية الالكترونية من قبل المؤسسات المصرفية وغير المصرفية.

–تزايد سرعة تنفيذ العمليات المصرفية نتيجة للتطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات وأجهزة الحاسوب.

-عدم وضوح النواحي القانونية والتشريعية فيما يتعلق بالتطبيق وصلاحية القوانين والتشريعات في أعمال الصيرفة الالكترونية.

وفي سبيل مواجهة هذه التحديات وضمان حماية وسلامة عمليات البنوك، مع ضمان استمرار الابتكارات والتحديدات المالية، يعمل وجود نظام للمعلومات الاقتصادية والمالية باعتباره الهيئة المشرفة على النظام المالي في حالة الفصل بين المهام دوراً ريادياً في التنمية المصرفية وذلك من خلال ثلاث إتجهات هي: (7)

-تنمية الوعي بأهمية الصيرفة لدى جميع المستويات العاملة في هذا المجال، بحيث يصبح التوجه إليها ليس على أنها خياراً بل على أنها أمراً ضرورياً، ويترتب على ذلك تنمية القدرات البشرية للعاملين والإداريين في المصارف، وحتى المستفيدين.

-التأكيد على ضرورة تنمية البنية التحتية الخاصة بالصيرفة الالكترونية عل مستوى جميع البنوك العاملة، من وسائل إتصلات متطورة وأجهزة ونظم حسابات آلية حديثة وما يلزم من تطبيق نظام وسائل دفع وإتمان إلكتروني، مع وضع الضوابط والصيغ التي تضمن تسهيل المعاملات المصرفية والتجارية الإلكترونية وعوامل الأمان اللازمة لاستقرار تلك المعاملات.

-تنمية البيئة التشريعية الخاصة بتنظيم وتسهيل الصيرفة الالكترونية بالإضافة إلى إنشاء قطاع تأمين فاعل ضد مخاطر التجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني، وتطوير طرق وآليات التحقيق والإجراءات القضائية لتتناسب مع طبيعة الجرائم الحديثة في هذا المجال.

2-3- تعزيز استقلالية البنك المركزي: يقصد بالاستقلالية أن يمنح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية، عن طريق عزله عن أية ممارسات سياسية من طرف السلطة التنفيذية، ومنحه حرية التصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية(8)، ويعتبر الحديث عن أن استقلال البنك المركزي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم في الدول النامية، يعتبر اختزالا للحقائق الاقتصادية، لأن التضخم في الدول النامية لا يرجع فقط لكونه ظاهرة نقدية يمكن القضاء عليها بالتحكم في عرض النقود والطلب عليها وإطلاق الحرية للبنك المركزي في تحقيق ذلك، لأن هناك عوامل أخرى هيكلية ومالية تدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع، وهنا يأتي دور النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية الذي يضم إلى جانب الفرع المالي فروع تعطي المعلومات

والمؤشرات الاقتصادية المختلفة سوى ما تعلق بالموارد وكيفية توزيعها أو عن التجارة الخارجية، أو عن الخيارات الاستثمارية والتمويلية المختلفة...الخ، أي باختصار مجالات توجيه الكتلة النقدية، وبالتالي ليس فقط المساعدة في صياغة السياسات الكمية بل حتى إمكانية صياغة السياسة النقدية النوعية وهو ما يزيد من إمكانية نجاعة هذه السياسة الجوهرية.

2-4-الفصل بين الصيرفة وإدارة الدين العام: يدعو صندوق النقد الدولي إلى فصل عملية إدارة الدين العام عن البنوك المركزية، وأن يعهد بها إلى جهاز مستقل له أهداف محددة ومؤشرات أداء قابلة للقياس، وأن يقوم على إدارته فنيون متخصصون، وقد استجابت لذلك كل من النمسا والبرتغال والسويد، حيث يرى الصندوق أن وجود جهاز كفء مستقل لإدارة الدين العام يساعد على كسب ثقة المقرضين وحصول الدول المقترضة على تقييم أفضل لمخاطرها الائتمانية من جانب مؤسسات التقييم الدولية، مما يساعد على تخفيض تكلفة القروض الخارجية وتحسين شروطها، وتتمثل مهام الجهاز المستقل لإدارة الدين العام في إدارة مخاطر محفظة الدين العام وتوفير السيولة اللازمة للدولة بتكلفة منخفضة وبالآجال المناسبة، وتسهيل لجوء الدولة إلى أسواق المال الدولية للحصول على تمويل بالنقد الأجنبي.[9]

2-5-تطوير العمل الإداري في مجال إدارة احتياطات النقد الأجنبي: تؤكد دراسات البنك الدولي على أهمية تطوير العمل الإداري لاحتياطات النقد الأجنبي المتراكمة لدى البنوك المركزية بالاقتصاديات الناشئة[10]، وذلك عن طريق حسن اختيار أشخاص أكفاء وذوي خبرة ودراية واسعة بأمور إدارة الاحتياطيات من النقد الأجنبي يمكنهم تطوير برامج خبيرة، تساعد على اتخاذ أفضل القرارات بالاعتماد على قاعدة البيانات، بما يكفل استثمار تلك الاحتياطات بعائد مقبول مع الحفاظ على أهداف السيولة ومواجهة أخطار تقلب أسعار الصرف والفائدة.

3- مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية وعلاقتها بالنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية:

هناك عدة معايير رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها.

3-1-الأزمات المصرفية: يمكن تعريف الأزمة المالية التي تواجه الدول بأنها التـــدهور الحاد في النظام المالي لبلد معين يكون مصحوباً بفشل العديد من المؤسسات المالية، كما يكون انهيار البورصة واعتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف أهم سماته وهذا ما يؤثر فيما بعد على القطاع الحقيقي برمته. (11)

ويعتبر هذا التعبير وصفي للأزمات وهو يفتقر للجانب الكمي، أما التعبير الرقمي عنها وإن كان أمراً صعباً، فإنه يفرض تحقق على الأقل أحد المعايير الأربعة التالية: (12)

-تمثيل القروض المعدومة لنسبة تزيد عن 10% من إجمال القروض.

-تشكل تكلفة عملية الإنقاذ المصرفي نسبة لا تقل عن 2% من الناتج المحلي الإجمالي.

-حدوث بعض حالات التأميم المصرفي.

-حدوث حالات الذعر البنكي وما تتخذه الحكومة من تدابير طارئة مثل تجميد الودائع وتعطيل العمل بالبنوك لبعض الأيام أو فرض نظام عام لتأمين الودائع.

تتسم الأزمات المالية عامة والمصرفية خاصة بالفجائية وعدم التوقع من صانع القرار فيشعر بضيق الوقت المتاح للتفكير فيه، ويجب عليه في الوقت نفسه اتخاذ القرار المناسب بصدده قبل تغير ذلك الموقف على نحو تصعب السيطرة عليه، من هذا المنطلق جاءت الحاجة للاعتماد على مؤشرات مبنية على قاعدة من البيانات والمعلومات تساعد متخذ القرار على التنبؤ بوقوع هذه الأزمات وبالتالي إمكانية تفاديها أو الحد من خطورتها.

3-2- مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية:

3-2-1- مؤشرات الحيطة الكلية:

أ-**تعريـــف:** مؤشرات الحيطة الكلية هي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المصرفي، وتساعد على تقييم مدى قابلية هذا الأخير علـــى التـــأثر بالأزمـــات الماليـــة

والاقتصادية وهي أيضا تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر. (13)

ب- أهمية مؤشرات الحيطة الكلية: تنبع أهمية مؤشرات الحيطة الكلية من كونها مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية، وهي أيضاً تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر، ويمكن توضيح أهمية هذه المؤشرات من خلال النقاط التالية: (14)

- تسمح بأن يكون تقييم سلامة النظام المصرفي مبني على مقاييس كمية موضوعية.
- تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.
- هي مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع (من خلال المؤشرات) عبر الدول.
- تعمل على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية من خلال استخدام نفس المؤشرات التي تسهل المقارنة ليس وطنيا فقط بل عالميا أيضا.
- تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها.

ج-مكونات مؤشرات الحيطة الكلية: تشتمل مؤشرات الحيطة الكلية على جانبين رئيسين هما:

- مؤشرات الحيطة الجزئية المجمعة لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي بشكل منفرد وتمثل مؤشرات (CAMELS) الجزء الأكبر منها.
- مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي ككل.

تتطلب مؤشرات الحيطة الكلية قاعدة معلومات شاملة من أجل رصد وتقييم المخاطر النظامية المحتملة، حيث ينبغي أن يستند ذلك إلى مجموعة واسعة من البيانات ذات الصلة على مستوى الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى المعلومات التي يتم الحصول عليها من السوق، إذ أن تطوير الهيكل المناسب والإجراءات لجمع كافة أنواع المعلومات ذات الصلة وبطريقة تضمن السرية التامة في استخدام البيانات الدقيقة تمثل تحدياً كبيراً، الأمر الذي يتطلب تطور التحليل والمعرفة بالسوق والخبرة الإشرافية فضلاً عن رصد حالات التعرض للمخاطر في الأسواق والمؤسسات. (15)

3-2-2- المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة "معايير لجنة بازل":

يتضح من خلال المعايير التي تصدرها لجنة بازل1 و2 للرقابة المصرفية أن من الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى وقع النظام المصرفي في خيارات سيئة، هو غياب الشفافية والإفصاح ونقص المعلومات[16]، حيث يلجأ بعض المقترضين مثلاً إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول(خاصة العقارية) بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية مما يوقع النظام المصرفي في خطاء اختيار المشروعات التي يتم تمويلها خصوصاً عندما يعجز المدينون عن الإيفاء بالالتزامات المترتبة عليهم بسبب المبالغة في تضخيم قيمة الأصول التي يمتلكونها من جهة واستخدام هذه القروض في قطاعات ليس لها جدوى اقتصادية أو تواجه نقصاً في الطلب وليس لديها المرونة الكافية في السوق[17]، وتمكن عملية ربط نظم العمليات المالية السليمة في المؤسسات المصرفية بنظام وطني للمعلومات الاقتصادية والمالية إلى تزويد هذه الأنظمة بمعلومات عن الوضع الاقتصادي وأبرز الخيرات الاستثمارية المتاحة وحتى تقييم لقيمة الأصول الرأسمالية كالعقارات عن طريق بعض المتغيرات المتعلقة بهذا الشأن.

3-2-4- معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لقياس كفاية رأس المال:

يعمل هذا المجلس كمؤسسة دولية لإصدار المعايير الإشرافية لضمان متانة واستقرار صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية، تتركز هذه المعايير على معيار كفاية رأس المال ومبادئ إرشادية لإدارة المخاطر.[18]

يتطلب تطبيق هذا المعيار بصورة سليمة التأكد من وجود بنية أساسية ومهارات ومؤشرات إرشادية محلية ووطنية، كما يستدعي ذلك أن تكون المصارف على دراية واعية بمخاطر العمليات المتوافقة مع الشريعة وكيفية إدارتها.

الخاتمة:

من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة يتضح بما لا يدع مجال للشك صحة الفرضية الأولى، حيث أن البدائل الحديثة لإدارة المنظومة المصرفية تستوجب فعلاً إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية والمالية، فبالنسبة للفصل بين المهام النقدية والرقابية ورغم الاختلاف في التوجه بين الدول المتقدمة في هذا المجال إلا أن الدول التي أخذت بالنموذج البديل أي بجهة مكملة لنشاط البنك المركزي، أعطت لهذا الأخير إمكانية للانفتاح أكبر

على المجتمع والعالم الخارجي، بما يزيد في استقلاليته بشكل يسمح له بالقيام بوظائفه النقدية بشكل أكثر نجاعة، والتحكم الأفضل في إيجابيات الصيرفة الإلكترونية من خلال تعظيم إيجابياتها وتقليص سلبياتها.

كما يجب الإشارة إلى أن الدول الأقل تطوراً ومن خلال إتباعها لهذا النموذج كسبت المزيد من ثقة المقرضين من خلال ما يسمح به من تقنيات في إدارة الدين العام، وفعالية في إدارة احتياطات النقد الأجنبي.

وبالنظر إلى مكونات مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية والتي تتكون من مؤشرات الحيطة الجزئية ومؤشرات الحيطة الكلية وهي (مؤشرات النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات، التضخم، أسعار الفائدة والصرف، ازدهار الإقراض والأصول، إطار العدوى، عوامل أخرى) يظهر جلياً صحة الفرضية الثانية، حيث أن بناء هذه المؤشرات وحساسيتها لتغيرات تتوقف على مدى توفر قاعدة للبيانات على المستوى الكلي كما هو الحال على المستوى الجزئي.

إن التبني الفعلي لهذه التقنية الحديثة في الجزائر قد بات أمراً ضرورياً لتدعيم نشاط المراكز الوطنية للمعلومات على أن يدرج هذا الإجراء ضمن إجراءات إعادة التنظيم والهيكلة التي تحتاج إليها هذه المراكز، باعتبار التوجهات الرئيسية في الجزائر من إصلاح في المنظومة المالية والسعي لدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة وما تقتضيه من زيادة التحرير المالي بإيجابياته وسلبياته.

من خلال ما تقدم يمكن أن نستنتج ما يلي:

– يعمل النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية كجهاز مكمل لعمل البنك المركزي ويمكن لهذا الأخير الاعتماد عليه في الكثير من المهام وكذا تزويده بالمعلومات المتعلقة بالوضع الاقتصادي ومختلف المتغيرات الكلية التي تؤثر في صياغة السياسات النقدية، ورفع أداء السلطات المشرفة على المنظومة المصرفية والوحدات المكونة له وبالتالي القطاع المالي ككل، كما يمكن أن تعتمد عليه وزارة المالية في صياغة السياسة المالية بناء على المعلومات التي يقوم بتزويدها بها عن مختلف القطاعات الاقتصادية.

– ضرورة انفتاح النظام المصرفي على العالم الخارجي والأخذ بالمعايير الدولية في التسيير والتنظيم والرقابة.

– يساعد وجود نظام وطني للمعلومات الاقتصادية والمالية من الاعتماد على سلوك مؤشرات الاقتصاد الكلي للتنبؤ بوقوع الأزمات المالية قبل حدوثها مما يستدعي الاستمرار في تحليل هذه المؤشرات من قبل واضعي السياسة الاقتصادية كمحاولة لتجنب الاختلال في المتغيرات المؤدية للأزمات المالية.

– يتوقف نجاح إدارة الأزمات على وضع كافة السيناريوهات المحتملة وكيفية التعامل مع كل سيناريو منها، وعلى خبرة متخذ القرار وقدرته على التنبؤ والإنذار وتراكم الخبرات عن الأزمات السابقة.

أما أهم التوصيات التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسة هي:

– صياغة مجموعة من القوانين والتشريعات التي تمكن من تنسيق بين مراكز المعلومات الوطنية الموجودة في الجزائر للوصول إلى إرساء نظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية، يمكنه مشاركة البنك المركزي في إدارة النظام المصرفي والرقابة عليه.

– الاهتمام بتنمية الموارد البشرية لتأهيل الكوادر الرقابية من خلال إخضاعهم لدورات تدريبية مرتبطة بواقع عملهم الرقابي ولا سيما المؤشرات التي تم توضيحها.

– وضع قاعدة للبيانات الخاصة بمؤشرات الحيطة الكلية بشّقيها مؤشرات الحيطة الجزئية ومؤشرات الاقتصاد الكلي يتم التوسع فيها وتطويرها لغرض استخدامها كمؤشرات تحذيرية حول احتمال الوقوع في أزمة مالية وذلك من خلال رصد سلوكها وتقديم تقارير دورية، فالتغير في سلوك المؤشرات المذكورة خاصة إذ كان غير إيجابي يعطي مؤشراً عن مخاطر التعرض لأزمة مالية محتملة، وإذا نجح هذا التنبؤ فإنه يساعد القائمين على السياسة الاقتصادية باتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع الوقوع في أزمة مالية قد تكون تكاليفها باهظة على الإنتاج والاستخدام والنمو الاقتصادي.

الهوامش:

(1) Gouali noreddine et nekri mounira, SNIE : "principes méthodologiques pour la mise en place d'un observatoire national de l'habitat, Etat et Perspectives, SNIE, CERIST, Alger, 31 Janvier-01 Février 2005.

(2) يحي إدريس: "دور إقامة نظام وطني للمعلومة الاقتصادية في دعم متخذي القرار–حالة الجزائر–"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بضياف–المسيلة–الجزائر،2005،ص ص78–79.

(3) أحمد بدر وآخرون:"السياسة المعلوماتية وإستراتيجية التنمية"، دار غريب، مصر، دون سنة نشر، ص21.

(4)محمد أحمد عبد النبي:"الرقابة المصرفية"، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص68.

(5)أحمد شعبان محمد علي:"انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية– دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص178.

(6)إتحاد المصارف العربية:"الصيرفة الإلكترونية –القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر بالنسبة للسلطات المصرفية الرقابية"، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد247بيروت، يوليو 2001، ص6.

(7)الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية: "مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية"، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2001، ص95.

(8) أسامة محمد الفولي وآخرون:" مبادئ النقود والبنوك"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1990، ص232 .

(9)IMF « International Capital Market »,(Washington : IMF),1997,p219.

(10)The World Bank, « Égypt. :Financial Policy For Ad justement and Growth », (Washington : World Bank),Report no.10790,vol.1,September1993,pp80-82.

(11)عبد النبي إسماعيل الطوخي: "التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة"، دون سنة نشر، للمزيد أنظر

http://www.4shared.com/get/107918023/72dde972/.html

(12)Demirguc-Kunt, A. & Detragiache, E. (1998), "The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries", IMF Staff Papers, Vol. 45, No. 1.

(13)Philip Davis and Dilruba Karim, Macroprudential Regulation - The Missing Policy Pilar, European Union, 8th June, 2009, P.5.

(14)Owen Evans and Others, Macroprudential Indicators of Financial Soundness, Occasional Paper 192, IMF, Washington DC. April, 2000,P3

(15)علي عبد الرضا حمودي:"مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات(دراسة تطبيقية–حالة العراق)"،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي،2009،ص4.

(16)عثمان بن موسى الشيخ: "السلامة المصرفية"، دار النشر والطباعة، السودان، 2007، ص107.

(17) زيتوني عبد القادر: "دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك"،، للمزيد أنظر

www.kantakji.com/figh/files/Banks/545 cached similar

(18)عثمان بن موسى الشيخ: مرجع سابق، ص114.